Taj Al-Ma'rifa Journal مجلة تاج المعرفة
ISSN : 3104-8846, ISSN-L: 3104-8838

The Privatization Process in the Banking Sector in Libya

* Khaled Emhamed Ibrahim Milad

Lecturer - Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Al-Zaytouna University

khaledmeladmelad6@gmail.com

*Corresponding Author: * Khaled Emhamed Ibrahim Milad

Keyword

Bank privatization; institutional performance; operational efficiency; financial performance; Libyan banking sector.

Abstract

This study aims to analyze the impact of bank privatization on institutional performance in Libya, with particular emphasis on operational efficiency, financial performance and the quality of banking services, in light of the economic and institutional transformations experienced by the Libyan banking sector, he study adopts a descriptive analytical approach based on the review and analysis of official reports issued by the Central Bank of Libya, the International Monetary Fund and the World Bank, in addition to relevant academic studies.

The findings indicate that the weak institutional performance of Libyan banks is not solely attributable to a scarcity of financial resources, but rather to structural and managerial distortions associated with the public ownership model, the most prominent of these include limited managerial autonomy, weak performance-based incentives and high levels of idle liquidity, the results further show that the privatization of Libyan banks represents a theoretically and practically justified reform option, given its potential to improve asset management, enhance profitability and diversify income sources, however, these positive effects remain conditional upon the existence of an effective legal and regulatory framework.

The study also reveals that the privatization process in Libya has faced significant political, economic and regulatory challenges, including political fragmentation, security instability, underdeveloped financial markets, and high levels of non-performing loans, which have constrained the achievement of tangible outcomes to date, accordingly, the study recommends adopting a gradual approach to bank privatization, coupled with comprehensive institutional reforms aimed at strengthening banking governance and supporting financial stability.

Received : 14/01/2026 Accepted : 07/03/2026

DOI:

Copyright © 2026 JKC ; Published by Higher Institute of Science and Technology, Tajoura, Libya
This is an open access article licensed under CC BY: (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0)

عملية الخصخصة في القطاع المصرفي في ليبيا

* **خالد امحمد إبراهيم ميلاد**

محاضر - قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة

khaledmeladmelad6@gmail.com

***الباحث المرسل:** * خالد امحمد إبراهيم ميلاد

الكلمة المفتاحية:

خصخصة البنوك، الأداء المؤسسي، الكفاءة التشغيلية، الأداء المالي، القطاع المصرفي الليبي.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصخصة البنوك الليبية على الأداء المؤسسي، مع التركيز على الكفاءة التشغيلية والأداء المالي وجودة الخدمات المصرفية، في ظل التحولات الاقتصادية والمؤسسية التي يشهدها القطاع المصرفي الليبي، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل التقارير الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إلى جانب الدراسات الأكاديمية ذات الصلة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها أن ضعف الأداء المؤسسي للمصارف الليبية لا يرتبط بندرة الموارد المالية فقط، بل حتى اختلالات هيكلية وإدارية صاحبت نموذج الملكية العامة، أبرزها محدودية الاستقلالية الإدارية وضعف الحوافز المرتبطة بالأداء وارتفاع السيولة غير الموظفة، وأظهرت النتائج أن خصخصة البنوك الليبية تمثل خيارا إصلاحيا مبررا نظريا وتطبيقيا، لما لها من قدرة محتملة على تحسين إدارة الأصول وتعزيز الربحية وتنويع مصادر الدخل، إلا أن هذه الآثار الإيجابية تظل مشروطة بوجود إطار قانوني ورقابي فعّال.

وتبين أن مسار الخصخصة في ليبيا واجه تحديات سياسية واقتصادية وتنظيمية، من بينها الانقسام السياسي، وعدم الاستقرار الأمني، وضعف السوق المالية، وارتفاع القروض المتعثرة، وهو ما حد من تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن، يوصي هذا البحث إلى بتبني نهج تدريجي لخصخصة البنوك، مقترن بإصلاحات مؤسسية شاملة تعزز الحوكمة المصرفية وتدعم الاستقرار المالي.

تاريخ الإستقبال: 2026/01/14 تاريخ القبول: 2026/03/07

DOI:

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية عميقة تمثلت في إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة، واتساع نطاق الاعتماد على آليات السوق، وهو ما أدى إلى تبنّي سياسة الخصخصة كأداة إصلاحية تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وترشيد استخدام الموارد، حيث أشار البنك الدولي إلى أن الخصخصة تستخدم بوصفها وسيلة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وتقليص التدخل الحكومي المباشر في الإدارة التشغيلية، مع الإبقاء على دور الدولة في التنظيم والرقابة، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين تخصيص الموارد (البنك الدولي، 2010)، ويعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثرا بطبيعة هيكل الملكية ونمط الإدارة، نظرا لدوره المحوري

في تجميع المدخرات وتوجيه الاستثمارات وتحقيق الاستقرار المالي، وهذا ما أوضحه **فيكرز ويارو** أن خصخصة المؤسسات المالية يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي عندما تفضي إلى تقليص التأثيرات السياسية على القرارات الإدارية، وتعزيز المساءلة، وربط الإدارة بتحقيق الكفاءة والربحية، شريطة توافر إطار تنظيمي يضمن المنافسة ويحد من الاحتكار (فيكرز ويارو، 1988).

في السياق الليبي، ظل القطاع المصرفي لفترة طويلة خاضعًا لهيمنة الملكية العامة، الأمر الذي انعكس في ضعف الكفاءة الإدارية، وتأثر القرارات المصرفية باعتبارات غير اقتصادية، ومحدودية القدرة على مواكبة التطورات المصرفية الحديثة، ومع التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي، برزت خصخصة البنوك كخيار مطروح لإعادة هيكلة هذا القطاع، استنادًا إلى التصور الذي يرى أن تقليص التدخل الحكومي المباشر، وربط الإدارة بمؤشرات الأداء، يمكن أن يسهم في تحسين الكفاءة الإدارية ورفع مستوى الأداء المؤسسي، وهو ما يسعى هذا البحث إلى تحليله وتقييمه في الحالة الليبية.

مشكلة البحث

بالرغم من أن القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، غير أن واقع المصارف التجارية في ليبيا يكشف عن وجود اختلالات هيكلية في الأداء، ارتبطت على نحو وثيق بهيمنة الملكية العامة وضعف الكفاءة الإدارية، وذلك وفقا لما أظهرته التقارير والدراسات الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي أن المصارف العامة تسيطر على الحصة الأكبر من السوق المصرفي، بما يقارب 90% من الودائع والقروض، وهي هيمنة لا تعكس بالضرورة تفوقا في الكفاءة أو الجودة المؤسسية، وإنما تعود في جانب كبير منها إلى طبيعة الملكية العامة والثقة المرتبطة بها، إلى جانب ضعف المنافسة داخل القطاع المصرفي (مصرف ليبيا المركزي، 2023)، كما أشار إلى أن هذه الهيمنة صاحبتها أوجه قصور متعددة، من أبرزها ضعف كفاءة الإدارة، وتدني مستوى البنية التقنية، وغياب الحوافز المالية، وضعف الأطر الرقابية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات السيولة غير الموظفة، حيث تشكل الأصول السائلة نسبة مرتفعة من إجمالي أصول المصارف دون أن يقابلها دور فعّال في تمويل الأنشطة الاقتصادية أو دعم التنمية، وأن هذا الوضع حدّ من قدرة القطاع المصرفي على القيام بوظيفته التنموية، رغم توفر الموارد المالية، بسبب محدودية فرص الاستثمار وضعف كفاءة الإدارة في توجيهها.

في ضوء هذه الاختلالات، اتجهت الدولة الليبية من خلال رؤيتها الإصلاحية للقطاع المصرفي، إلى إعادة النظر في هيكل الملكية ونمط الإدارة السائد، وبرزت خصخصة المصارف كخيار إصلاحي يستهدف الحد من الهيمنة، وتعزيز المنافسة، وتحسين الكفاءة الإدارية، بما يدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، غير أن هذا التوجه يثير تساؤلا جوهريا حول مدى قدرة الخصخصة في السياق الليبي على معالجة أوجه القصور القائمة وتحقيق التحسن المنشود في الأداء المؤسسي للمصارف.

وعليه، تتمثل **مشكلة البحث** في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تسهم خصخصة القطاع المصرفي في ليبيا، في ظل التوجه الرسمي للدولة، في تحسين الكفاءة الإدارية ورفع مستوى الأداء المؤسسي للمصارف التجارية؟

وينبثق منه عدة أسئلة فرعية كالآتي:

1. ما أبرز أوجه القصور المرتبطة بهيمنة الملكية العامة على المصارف التجارية الليبية من حيث الكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي؟
2. ما مبررات اتجاه الدولة الليبية نحو خصخصة القطاع المصرفي في ضوء الاختلالات الهيكلية القائمة؟
3. كيف تؤثر خصخصة القطاع المصرفي في ليبيا على الكفاءة الإدارية، وتوظيف الموارد المالية، وتفعيل الدور التنموي للمصارف؟
4. ما أبرز التحديات التنظيمية والاقتصادية التي قد تحدّ من فاعلية خصخصة القطاع المصرفي في ليبيا؟
5. ما الآليات المقترحة لتعزيز دور الخصخصة، إلى جانب الأطر الرقابية، في دعم المنافسة وتحسين الأداء المؤسسي للمصارف؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث للإجابة على التساؤلات المنبثقة من مشكلة البحث على النحو الآتية:

1. تشخيص أوجه القصور المرتبطة بهيمنة الملكية العامة على المصارف التجارية الليبية، وانعكاساتها على الكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي.
2. توضيح مبررات اتجاه الدولة الليبية نحو خصخصة القطاع المصرفي في ضوء الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع.
3. تحليل أثر خصخصة القطاع المصرفي في ليبيا على تحسين الكفاءة الإدارية، وتعزيز توظيف الموارد المالية، وتفعيل الدور التنموي للمصارف التجارية.
4. تحديد أبرز التحديات التنظيمية والاقتصادية التي قد تحدّ من فاعلية تطبيق خصخصة القطاع المصرفي في السياق الليبي.
5. اقتراح آليات عملية لتعزيز دور الخصخصة، إلى جانب الأطر الرقابية والتنظيمية، بما يدعم المنافسة ويحسّن الأداء المؤسسي للمصارف.

أهمية البحث

تنقسم أهمية هذا البحث في بعديه العلمي والتطبيقي، على النحو الآتي:

أولًا: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية للبحث من تناوله لموضوع خصخصة القطاع المصرفي في ليبيا، بوصفه أحد الموضوعات المعاصرة ذات الصلة بإصلاح النظم المالية في الاقتصادات النامية، ويسهم البحث في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بعلاقة هيكل الملكية بالكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي للمصارف، كما يعزز الفهم النظري لأثر الخصخصة في تحسين أداء المؤسسات المصرفية، خاصة في البيئات التي تتسم بهيمنة القطاع العام وضعف المنافسة.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في إمكانية الإفادة من نتائجه في دعم صناع القرار والجهات المعنية بإصلاح القطاع المصرفي الليبي، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم سياسات الخصخصة بوصفها أداة إصلاحية، كما يمكن أن تسهم النتائج في مساعدة إدارات المصارف على تحسين الكفاءة الإدارية وتوظيف الموارد المالية بصورة أكثر فاعلية، إضافة إلى تقديم مقترحات عملية تعزز المنافسة وتدعم الدور التنموي للمصارف التجارية.

حدود البحث

يحدد نطاق هذا البحث بمجموعة من الحدود التي تسهم في ضبط مساره وتحديد إطاره العلمي، وذلك على النحو الآتي:

1. الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة خصخصة القطاع المصرفي في ليبيا، مع التركيز على أثرها في الكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي للمصارف التجارية، دون التوسع في قطاعات اقتصادية أخرى.
2. الحدود المكانية: يطبَّق البحث على المصارف التجارية العاملة داخل الدولة الليبية، في إطار البيئة الاقتصادية والتنظيمية المحلية.
3. الحدود الزمانية: تمتد من عام 2000، وهي الفترة التي بدأ فيها التوجه نحو إصلاح القطاع المصرفي في ليبيا وطرح خيار خصخصة المصارف، وحتى عام 2025، وذلك اعتمادًا على أحدث التقارير والبيانات الصادرة عن الجهات المصرفية والاقتصادية.
4. الحدود المنهجية: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة والتقارير الرسمية ذات الصلة، دون إجراء دراسة ميدانية أو تحليل إحصائي كمي.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية والمؤسسية التي تتطلب وصف الواقع القائم وتحليله وتفسير أبعاده المختلفة، وقد تم اختيار هذا المنهج لقدرته على تحليل خصخصة القطاع المصرفي في ليبيا، وبيان أبعادها النظرية والتطبيقية، والكشف عن أثرها في الكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي للمصارف التجارية.

ويستند البحث في تطبيق هذا المنهج إلى تحليل منظم لمجموعة من المصادر الثانوية، تشمل الأدبيات الاقتصادية المتخصصة، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الخصخصة والقطاع المصرفي، إضافة إلى التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية بإصلاح القطاع المصرفي في ليبيا، ويسهم هذا التحليل في استخلاص النتائج، وبناء التفسيرات، وصياغة التوصيات بما ينسجم مع أهداف البحث وتساؤلاته.

أما **أدوات البحث،** فتتمثل في:

- تحليل الوثائق والتقارير الرسمية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي الليبي.
- مراجعة وتحليل الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت خصخصة القطاع المصرفي وأثرها على الكفاءة والأداء المؤسسي.
- الاستفادة من البيانات المنشورة في التقارير الاقتصادية والمصرفية لتدعيم التحليل النظري وتفسير الواقع العملي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار المفاهيمي لخصخصة القطاع المصرفي

يسهم هذا الإطار في توضيح مفهوم الخصخصة وأشكالها المختلفة، وبيان أهدافها والانتقادات الموجهة إليها، إضافة إلى تحديد المتطلبات اللازمة لتطبيقها في القطاع المصرفي على نحو يحقق الكفاءة والاستقرار، ويساعد هذا الطرح المفاهيمي على تفسير التوجهات الإصلاحية في القطاع المصرفي، ولا سيما في الاقتصادات النامية.

مفهوم الخصخصة وأشكالها

تصنف الخصخصة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال تقليص تدخلها المباشر في إدارة وتشغيل المؤسسات، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في الملكية أو الإدارة أو كليهما، ويقوم هذا التوجه على افتراض مفاده أن آليات السوق والمنافسة قادرة على تحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد مقارنة بالإدارة الحكومية المباشرة.

وفي القطاع المصرفي، يقصد بخصخصة المصارف هي " نقل سياسة اقتصادية تلجأ إليها الدول في تنظيم حياتها الاقتصادية ويختصون بوضع الأسس والقواعد المقررة لهم في دساتيرهم لما تمثله هذه السياسة من خطورة على المالية العامة للدولة والاقتصاد الوطني" (خليل وعزيز، 2023، ص637).

كما عرفه د.أحمد جمال الدين موسى أن مفهوم الخصخصة "ينطوي على مضمونين أحدهما ضيق والآخر واسع، أما المضمون الضيق للخصخصة فينصرف إلى نقل أصول المنشآت العامة كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، فهو في الأغلب إلغاء التأميم سابق أو تصرف بالتصفية في الملكية العامة للمنشآت الإنتاجية المكونة للقطاع العام، على حين يغطى المضمون الأوسع لتعبير الخصخصة

مجموع السياسات الهادفة إلى تغيير التوازن بين القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الأخير". (موسى، 2007، ص9)

وتتمثل أبرز أشكال خصخصة القطاع المصرفي في الخصخصة الكاملة، حيث يتم نقل ملكية المصرف بالكامل إلى القطاع الخاص، والخصخصة الجزئية التي تقوم على طرح جزء من أسهم المصارف للاكتتاب العام أو إدخال شركاء استراتيجيين مع احتفاظ الدولة بحصة من الملكية، كما تشمل أيضا خصخصة الإدارة، التي يتم فيها إسناد إدارة المصرف إلى جهات خاصة مع بقاء الملكية للدولة، وهو شكل يستخدم غالبا كمرحلة انتقالية نحو الخصخصة الشاملة.

وتعكس هذه الأشكال تدرج الدول في تطبيق الخصخصة المصرفية، حيث تختار كل دولة الصيغة التي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والمؤسسية، ومستوى تطور أسواقها المالية، وقدرة أجهزتها الرقابية على الإشراف على النشاط المصرفي.

أهداف الخصخصة وانتقاداتها

تسعى سياسة الخصخصة في القطاع المصرفي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والإدارية، كما بينها زوبي والنخاط في دراستهم أن "الهدف العام من وراء تبني سياسة الخصخصة يكمن في زيادة الكفاءة والإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج، أيضا من أهداف الخصخصة تقديم بيئة قانونية وهيكلية لعمل القطاع الخاص، مما يُمكن من زيادة كلا من الربحية والكفاءة التشغيلية والإنتاجية والقيمة الاقتصادية المضافة والتحسين المستمر لمقدرة الإدارة والتنظيم". (زوبي والنخاط، 2016، ص5).

وعلى الرغم من الأهداف التي تسعى سياسة الخصخصة إلى تحقيقها، فقد وُجِّهت إليها عدة انتقادات في الأدبيات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتطبيقها في القطاعات الحساسة مثل القطاع المصرفي، إذ يشير عدد من الباحثين إلى أن الخصخصة قد تؤدي في بعض الحالات إلى انتقال الاحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لا سيما في ظل ضعف المنافسة وغياب الأطر التنظيمية الفعالة، وهو ما قد يحد من المكاسب المتوقعة على مستوى الكفاءة والأداء المؤسسي (بوبكري، كوسيت، وجودهامي، 2015).

إضافة إلى ذلك، تشير بعض التقارير إلى أن الخصخصة قد تؤدي إلى تراجع البعد الاجتماعي والدور التنموي للمصارف، إذ قد تقل رغبة المصارف المخصخصة في تمويل القطاعات ذات العائد المنخفض أو المخاطر المرتفعة، ما لم يتم ضبط هذا التوجه من خلال سياسات رقابية وتشريعية تضمن تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والأهداف التنموية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019).

متطلبات خصخصة البنوك

لا يمكن النظر إلى خصخصة القطاع المصرفي بوصفها إجراء إداريا معزولا، بل هي عملية إصلاحية مركّبة تتطلب تهيئة شاملة للبيئة المصرفية والمؤسسية التي تُطبَّق فيها، ويعد تجاهل هذه

المتطلبات من الأسباب الرئيسة التي قد تفرغ الخصخصة من مضمونها، أو تحولها إلى مجرد تغيير شكلي في الملكية دون تحقيق تحسن فعلي في الأداء والكفاءة.

- تهيئة الإطار التشريعي والتنظيمي:

يعد وجود إطار تشريعي وتنظيمي واضح من أهم متطلبات خصخصة البنوك، إذ يحدد هذا الإطار قواعد عمل المصارف، وينظم علاقة الدولة بالقطاع المصرفي بعد الخصخصة، ويكفل هذا الإطار حماية المنافسة ويمنع الممارسات الاحتكارية ويضمن تكافؤ الفرص بين المصارف العامة والخاصة، بما يخلق بيئة مصرفية مستقرة وقابلة للنمو.

- تعزيز الدور الرقابي والإشرافي:

تتطلب خصخصة البنوك وجود جهاز رقابي فعال قادر على الإشراف على النشاط المصرفي وضبطه، خاصة في ظل انتقال الإدارة إلى القطاع الخاص، ويشمل ذلك تطوير أدوات الرقابة المصرفية، وتعزيز استقلالية الجهات الرقابية، وضمان التزام المصارف بالمعايير الاحترازية وإدارة المخاطر، بما يحافظ على سلامة النظام المالي ويحد من السلوكيات غير المنضبطة.

- إعادة هيكلة المصارف العامة قبل الخصخصة:

وهي خطوة ضرورية قبل الشروع في خصخصتها، إذ يتطلب الأمر معالجة أوجه القصور الإدارية والتنظيمية القائمة، وتحديث النظم التقنية والمحاسبية، وتحسين كفاءة الموارد البشرية، حيث تسهم هذه الإجراءات في رفع جاهزية المصارف للتحول إلى الملكية الخاصة، وتزيد من فرص نجاح الخصخصة وتحقيق أهدافها.

- تهيئة البيئة الاقتصادية والمؤسسية العامة:

لا تنجح خصخصة البنوك في بيئة اقتصادية غير مستقرة أو في ظل ضعف المؤسسات الاقتصادية، لذلك يتطلب تطبيق الخصخصة توفير حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وتطوير أسواق المال، وتعزيز الشفافية والإفصاح، بما يعزز ثقة المستثمرين ويشجع المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في النشاط المصرفي.

- اختيار الصيغة المناسبة للخصخصة:

إذ تختلف صيغ خصخصة البنوك بين الخصخصة الكاملة والجزئية أو خصخصة الإدارة، ويجب اختيار الصيغة التي تتلاءم مع طبيعة القطاع المصرفي ومستوى تطوره، إذ يسهم هذا الاختيار المدروس في تحقيق التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية وحماية المصلحة العامة، ويحد من المخاطر المحتملة المصاحبة لعملية الخصخصة.

خصخصة القطاع المصرفي والكفاءة الإدارية

في هذا الإطار، تبرز خصخصة القطاع المصرفي بوصفها أحد العوامل المؤثرة في طبيعة الإدارة المصرفية وأساليب عملها، لما تحدثه من تغييرات في هيكل الملكية ونظم الحوافز وآليات اتخاذ القرار، ويسعى هذا المطلب إلى تحليل العلاقة بين خصخصة القطاع المصرفي والكفاءة الإدارية، وبيان أبعاد هذا التأثير وانعكاساته على الأداء المؤسسي.

أثر الخصخصة على الإدارة المصرفية

يؤدي التحول في هيكل ملكية المصارف من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى إحداث تغييرات جوهرية في أسلوب الإدارة المصرفية وطبيعة القرارات المتخذة داخلها؛ ففي ظل الملكية العامة غالبًا ما تتأثر الإدارة المصرفية باعتبارات غير اقتصادية، كالتدخلات الإدارية أو الضغوط الاجتماعية، وهو ما يحدّ من استقلالية الإدارة ويضعف قدرتها على اتخاذ قرارات قائمة على معايير الكفاءة والجدوى الاقتصادية. أمّا في ظل الخصخصة، فتتجه الإدارة المصرفية إلى العمل ضمن إطار أكثر مرونة واستقلالية، يركز على تحقيق النتائج وتحسين الأداء، حيث "إن خصخصة البنوك تتيح حرية أكثر في اتخاذ القرارات سواء في مجالات الاستثمار أو أداء الخدمات البنكية، وأيضا المساهمة في دعم أسواق المال والنقد" (محاجبية، نصيرة. 2012، ص6).

كما تسهم الخصخصة في تعزيز مبدأ المساءلة داخل المصارف، حيث تصبح الإدارة مسؤولة بصورة مباشرة أمام المساهمين عن نتائج أعمالها. ويؤدي هذا الوضع إلى تحسين جودة اتخاذ القرار، وربط الأداء الإداري بالمؤشرات المالية والتشغيلية، بما يشجع على الابتكار وتطوير الخدمات المصرفية، وتسهم هذه التحولات في رفع مستوى الكفاءة الإدارية، من خلال تقليص الهدر في الموارد وتحسين استغلال الإمكانات المتاحة.

إضافة إلى ذلك، تؤدي الخصخصة إلى إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي للمصارف، حيث يتم اعتماد أساليب إدارية أكثر حداثة، وتفعيل نظم الحوافز المرتبطة بالأداء، بما يعزز دافعية العاملين ويرفع من مستوى الإنتاجية، كما تساعد هذه التحولات على تحسين التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المصرف، وتسريع الإجراءات، والاستجابة بصورة أفضل لمتطلبات السوق والعملاء.

نظم الرقابة الإدارية في البنوك

تعتبر نظم الرقابة الإدارية من العناصر الجوهرية التي تضمن حسن سير العمل المصرفي وتحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية، وتشمل هذه النظم مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى متابعة الأداء، وضبط الانحرافات، والتأكد من التزام الإدارات المختلفة بالخطط والتعليمات المعتمدة، وتزداد أهمية الرقابة الإدارية في القطاع المصرفي نظرا لحساسية النشاط المصرفي وارتباطه المباشر بالاستقرار المالي والاقتصادي.

وفي ظل الملكية العامة، غالبا ما تتسم نظم الرقابة الإدارية بالطابع الشكلي أو الروتيني، حيث تركز على الالتزام بالإجراءات أكثر من تركيزها على تقييم الأداء والنتائج، كما قد تعاني هذه النظم من ضعف المرونة وبطء الاستجابة نتيجة تعقد الهياكل التنظيمية وتداخل الصلاحيات، وهو ما يحد من فعاليتها في تحسين الأداء وضبط المخاطر.

أما في ظل خصخصة القطاع المصرفي، فتتجه المصارف إلى تبني نظم رقابة إدارية أكثر تطورا وفاعلية، تقوم على متابعة الأداء الفعلي وربطه بالأهداف الاستراتيجية، ويشمل ذلك تطوير نظم التقارير الإدارية، وتفعيل الرقابة الداخلية، وتعزيز دور مجالس الإدارة في الإشراف على الأداء، بما يسهم في تحسين الشفافية والمساءلة داخل المصارف.

كما تسهم الخصخصة في تعزيز العلاقة بين الرقابة الإدارية وإدارة المخاطر، حيث تصبح الرقابة أداة أساسية للتنبؤ بالمخاطر المحتملة والحد من آثارها، بدلا من الاكتفاء بمعالجة النتائج بعد وقوعها، ويؤدي هذا التحول إلى تحسين جودة الرقابة، ورفع كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، بما ينعكس إيجابا على الأداء المؤسسي للمصارف، وهذا ما تؤكده دراسة أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجاري أن " الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة المجالات، فهي أداة لتحسني أداء البنوك وكذا تحسين مردوديتها، كما تكمن الأهمية في اكتشاف المخاطر ومواطن الضعف." (نهلة وجليسة، 2022، ص1)

الدراسات السابقة

يسهم استعراض الدراسات السابقة في الإحاطة بالجهود العلمية التي تناولت موضوع خصخصة القطاع المصرفي وأثرها على الكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي، كما يساعد على الوقوف على الاتجاهات العامة للبحث في هذا المجال، وتحديد الجوانب التي حظيت باهتمام الباحثين، وتلك التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة، ويعد هذا الاستعراض خطوة أساسية لربط البحث الحالي بالسياق العلمي العام، وتمهيدا لتحديد موقعه ضمن الأدبيات ذات الصلة.

الدراسات المحلية والعربية

تناولت عدد من الدراسات المحلية والعربية موضوع خصخصة القطاع المصرفي وأبعادها المختلفة، مركِّزة على العلاقة بين هيكل الملكية والكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي في سياقات اقتصادية متنوعة.

ففي السياق الليبي، أجرى الباحث صالح عمار منصور الطويل دراسة تحليلية مهمة بعنوان "الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة من 2000-2013"، حيث هدفت الدراسة إلى بيان أثر سياسات الخصخصة على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية، وتحليل المعوقات التي تواجه تطبيق هذا التوجه الإصلاحي، مستخدما منهجا وصفيا استقرائيا عبر تحليل بيانات وتقارير المصارف، حيث عالجت واقع الخدمات المصرفية واستثماراتها في ظل تباين مراحل تطبيق سياسات الخصخصة، وأبرزت أوجه القصور في تقديم الخدمات وادارة الموارد اللازمة لتحسين الأداء المؤسسي، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن سياسات الخصخصة كان لها أثر واضح في بعض جوانب الخدمات المصرفية، لكنه ظل محدودا بغياب آليات تنظيمية ورقابية متكاملة تؤطر عملية التحول نحو الملكية الخاصة، وهو ما يستلزم تطوير الأطر المؤسسية لضمان تحقيق أهداف الخصخصة بفعالية (الطويل، 2018).

أما على المستوى العربي الأوسع، أجرت الباحثة ابتسام شوقي شاهين دراسة بعنوان "تقييم تجربة خصخصة القطاع المصرفي وأثرها على دوره في تمويل التنمية" (رسالة ماجستير - جامعة المنصورة)، تم تحليل أثر تطبيق خصخصة المصارف في بعض الدول العربية على دورها في تمويل التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن عمليات خصخصة المصارف أدت إلى زيادة نصيب البنوك الخاصة في السوق المصرفي، لكنها في الوقت نفسه أثرت سلبا على مساهمة النظام المصرفي في تمويل الأنشطة التنموية، نتيجة تدني دور البنوك المخصَّصة في التوجه نحو تمويل المشاريع الإنتاجية مقارنة بدورها السابق تحت الملكية العامة؛ وهو ما يشير إلى أن نتائج الخصخصة على الأداء المؤسسي والنشاط التنموي للمصارف العربية لا ترتبط فقط بتغيير الملكية، بل تعتمد بقوة على الأطر التنظيمية والبيئة الاقتصادية التي تطبق فيها (شاهين، 2023).

الدراسات الدولية

اهتمت الأدبيات الدولية الحديثة بدراسة خصخصة القطاع المصرفي في إطار الإصلاحات المالية والتحولات المؤسسية التي شهدتها العديد من الدول، وركزت بوجه خاص على تحليل أثر تغيير هيكل الملكية على الكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي للمصارف، فضلًا عن انعكاس ذلك على الاستقرار المالي، وقد تميزت هذه الدراسات بطابعها التحليلي المقارن، واعتمادها على بيانات واسعة تغطي فترات زمنية ممتدة وتجارب دولية متنوعة.

وفي هذا السياق، قدمت دراسة "أثر خصخصة البنوك على الأداء المصرفي-أدلة من الدول النامية" تحليلا معمقا لأثر خصخصة المصارف في مجموعة من الدول النامية، حيث هدفت إلى تقييم مدى إسهام انتقال ملكية المصارف من القطاع العام إلى القطاع الخاص في تحسين الكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي، واعتمدت الدراسة على مقارنة أوضاع المصارف قبل الخصخصة وبعدها، مع التركيز على مؤشرات الإدارة والربحية، وقد خلصت نتائجها إلى أن الخصخصة التي تنفذ بصورة فعلية، ويصاحبها تخارج حقيقي للدولة من الإدارة، تؤدي إلى تحسن ملحوظ في كفاءة الإدارة وجودة اتخاذ القرار المصرفي، نتيجة تعزيز الاستقلالية الإدارية وربط الأداء بالمساءلة، وفي المقابل، بينت الدراسة أن الخصخصة الجزئية، التي تحتفظ فيها الدولة بحصة مؤثرة، غالبا ما تُبقي على أنماط

إدارية تقليدية تحد من فعالية الإصلاح وتقلل من مكاسب الخصخصة المتوقعة (بوبكري وآخرون، 2018).

من زاوية تحليلية مكملة، تناولت دراسة **برتاي** العلاقة بين هيكل الملكية المصرفية والأداء المؤسسي والاستقرار المالي، من خلال تحليل بيانات عدد كبير من المصارف في دول مختلفة، مع التركيز على المقارنة بين المصارف الحكومية والخاصة، وهدفت الدراسة إلى اختبار فرضية تفوق المصارف الخاصة من حيث الكفاءة التشغيلية والاستقلالية الإدارية، وقد أظهرت النتائج أن المصارف الخاصة غالبا ما تتمتع بمستويات أعلى من الكفاءة مقارنة بالمصارف الحكومية، غير أن هذه المزايا قد تقترن بارتفاع مستويات المخاطرة في البيئات التي تعاني من ضعف الأطر الرقابية، وأكدت أن الخصخصة المصرفية تحقق آثارا إيجابية على الأداء المؤسسي فقط عندما تطبق ضمن إطار تنظيمي ورقابي قوي يوازن بين الكفاءة والاستقرار المالي (بيرتاي وآخرون، 2020).

تبرز نتائج هاتين الدراستين أن الخصخصة المصرفية في التجارب الدولية لا تمثل حلا آليا لمشكلات الأداء، بل هي عملية إصلاحية تتوقف فعاليتها على طبيعة التطبيق والبيئة المؤسسية المصاحبة لها، كما تؤكد أن تحسين الكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي للمصارف المخصخصة يرتبط بدرجة استقلالية الإدارة وفعالية الحوكمة وقوة نظم الرقابة، وليس بمجرد التحول الشكلي في هيكل الملكية.

موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات العربية والدولية السابقة، يتضح أن معظم الجهود البحثية ركزت على تحليل خصخصة القطاع المصرفي من منظور عام، مع الاهتمام بتأثيرها على المؤشرات المالية والربحية، أو المقارنة بين المصارف العامة والخاصة في بيئات اقتصادية مختلفة، وأسهمت هذه الدراسات في توضيح بعض آثار الخصخصة على الكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي، إلا أنها لم تتناول هذه العلاقة بصورة متكاملة في جميع السياقات.

حيث تظهر الدراسات العربية، بما فيها الدراسات الليبية، اهتماما بتحليل واقع القطاع المصرفي وأثر الخصخصة على الخدمات المصرفية وتمويل التنمية، غير أن معظمها اتسم بالطابع الوصفي أو التحليلي العام، وركز على فترات زمنية سابقة، دون التعمق في الربط بين (هيمنة الملكية العامة وضعف الكفاءة الإدارية) وانعكاس ذلك على الأداء المؤسسي والدور التنموي للمصارف في المرحلة الراهنة، كما أن بعض هذه الدراسات تناولت الخصخصة بوصفها خيارا إصلاحيا، دون تحليل كاف لمتطلبات نجاحها أو آثارها الإدارية والتنظيمية.

أما الدراسات الدولية، فقد اتسمت بعمق تحليلي أكبر واعتمادها على مناهج مقارنة وبيانات واسعة، وخلصت إلى نتائج متباينة تؤكد أن الخصخصة المصرفية ليست حلا آليا لمشكلات الأداء، بل تتوقف فعاليتها على طبيعة التطبيق وقوة الأطر التنظيمية والرقابية المصاحبة لها، ومع ذلك فإن هذه الدراسات ركزت في الغالب على تجارب دولية لا تتشابه في خصائصها المؤسسية والاقتصادية مع الحالة الليبية، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها عليها.

وانطلاقا من ذلك، يتميز البحث الحالي بسعيه إلى تقديم معالجة تحليلية متكاملة لخصخصة القطاع المصرفي في ليبيا، من خلال الربط بين هيكل الملكية والكفاءة الإدارية والأداء المؤسسي، مع مراعاة الخصوصية الاقتصادية والتنظيمية المحلية والتوجه الرسمي للدولة نحو إصلاح القطاع المصرفي، وبذلك يسعى البحث إلى سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات العربية، وتقديم إضافة علمية يمكن الإفادة منها في دعم صانعي القرار وتعزيز جهود الإصلاح المصرفي في ليبيا.

خصخصة البنوك الليبية وأثرها على الأداء المؤسسي

واقع القطاع المصرفي الليبي قبل الخصخصة

يمكن توصيف واقع القطاع المصرفي الليبي قبل التوجه نحو الخصخصة بأنه واقع اتسم بدرجة عالية من الجمود المؤسسي وضعف الكفاءة، نتيجة سيطرة الدولة شبه الكاملة على النشاط المصرفي، فقد تشكّل الجهاز المصرفي أساسا من مصارف مملوكة للقطاع العام، وهو ما انعكس في محدودية المنافسة داخل السوق المصرفي، وضعف الحوافز لتطوير الأداء أو تنويع الخدمات. ويُظهر هذا النمط من الهيكلية المصرفية أن السوق لم يكن يعمل وفق منطق تنافسي.

فعلى المستوى الإداري، برزت إشكالية ضعف استقلالية الإدارة المصرفية بوصفها سمة رئيسة للقطاع قبل الخصخصة، فقد كانت القرارات المصرفية سواء المتعلقة بـ(التوسع الائتماني أو إدارة الموارد) تتأثر بالتوجيهات المركزية، مما حد من قدرة الإدارات على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ قرارات قائمة على معايير الكفاءة والجدوى الاقتصادية، هذا الواقع أفرز هياكل تنظيمية مترهلة نسبيا وضعفا في نظم الحوافز، حيث لم يكن الأداء الفردي أو المؤسسي مرتبطا بشكل فعلي بالمكافآت أو الترقيات، وهو ما انعكس سلبا على الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.

أما من الناحية المالية، فقد اتسم القطاع المصرفي الليبي بارتفاع واضح في مستويات السيولة مقابل ضعف توظيفها، وتشير البيانات الرسمية إلى أن نسبة القروض إلى الودائع ظلت منخفضة نسبيا، حيث لم تتجاوز في المتوسط حدود 25% خلال فترات طويلة، ففي سنة في (2023) بلغت القروض الائتمانية
(28.51 مليار دينار) مقابل ودائع (125.94 مليار دينار)، وهو ما يعكس تحفظ المصارف في الإقراض وضعف دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، خاصة القطاع الخاص، وقد أدى هذا الخلل إلى تراكم سيولة غير موظفة داخل المصارف، دون أن تتحول إلى استثمارات إنتاجية تسهم في دعم النمو الاقتصادي (مصرف ليبيا المركزي، 2023)

وفيما يتعلق بالدور التنموي، يلاحظ أن مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية بقيت محدودة، إذ أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص ظل عند مستويات منخفضة مقارنة بحجم الاقتصاد، وهو ما قلّص من قدرة المصارف على دعم التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل (صندوق النقد الدولي، 2025)، ويكشف هذا الواقع عن فجوة واضحة بين الإمكانات المالية المتاحة لدى المصارف وبين دورها الفعلي في تمويل التنمية.

أما على مستوى الخدمات المصرفية، فقد اتسمت الفترة السابقة قبل الخصخصة بمحدودية تنوع المنتجات المصرفية وبطء الإجراءات، فضلا عن ضعف الاعتماد على التقنيات المصرفية الحديثة، مثل الخدمات الإلكترونية وأنظمة الدفع الرقمي، وقد أثّر ذلك على مستوى رضا العملاء وعلى كفاءة التعاملات المصرفية اليومية، وأسهم في اتساع الفجوة بين المصارف الليبية ونظيراتها في الدول التي قطعت شوطا أكبر في تحديث أنظمتها المصرفية (البنك الدولي، 2020أ).

من خلال هذا العرض، يتضح أن واقع القطاع المصرفي الليبي قبل الخصخصة لم يكن يعاني من نقص في الموارد المالية بقدر ما كان يعاني من اختلالات هيكلية وإدارية حدّت من كفاءته المؤسسية ودوره التنموي، وقد شكّل هذا الواقع أحد الدوافع الأساسية لطرح خيار إصلاح القطاع المصرفي، بما في ذلك التوجه نحو الخصخصة أو إعادة الهيكلة، كمدخل لتحسين الأداء وتعزيز فاعلية المصارف في الاقتصاد الوطني.

مبررات خصخصة البنوك الليبية

برزت المبررات لخصخصة البنوك الليبية نتيجة تراكم اختلالات هيكلية وإدارية ومالية في أداء الجهاز المصرفي كشفت عن محدودية نموذج الملكية العامة في تحقيق الكفاءة المطلوبة أو القيام بالدور التنموي المنوط بالمصارف، فقد أظهر واقع القطاع المصرفي أن استمرار سيطرة الدولة على النشاط المصرفي لم يُترجم إلى فاعلية في الوساطة المالية، بل أسهم في ترسيخ أنماط إدارية تقليدية حدّت من قدرة المصارف على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

فمن الناحية الاقتصادية، تمثلت أهم مبررات الخصخصة في ضعف توظيف الموارد المالية المتاحة لدى المصارف، على الرغم من ارتفاع مستويات السيولة حسب تقارير مصرف ليبيا المركزي التي تظهر فائض احتياطي إلزامي يتجاوز 80 مليار دينار في 2024 (زيادة 24% عن 2023)، ومع ذلك ظل الإقراض الموجه للقطاع الخاص محدودا، ما انعكس سلبا على تمويل الاستثمار والإنتاج، وأضعف مساهمة القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي، ويعكس هذا الوضع خللا واضحا في وظيفة المصارف كوسيط مالي، وهو ما استدعى البحث عن آليات إصلاحية تعزز الكفاءة في تخصيص الموارد.

أما على الصعيد الإداري، فقد كشفت التجربة العملية عن أن محدودية استقلالية الإدارة المصرفية وضعف نظم الحوكمة والحوافز المرتبطة بالأداء أدت إلى تدني الكفاءة التشغيلية وبطء اتخاذ القرار، وفي هذا السياق برزت الخصخصة بوصفها مدخلا لإعادة هيكلة الإدارة المصرفية، من خلال إدخال أنماط إدارية أكثر مرونة، وتعزيز المساءلة، وربط الأداء المؤسسي بالنتائج، بما يسهم في تحسين الإنتاجية وجودة الخدمات.

تتمثل المبررات المؤسسية لخصخصة البنوك الليبية في الحاجة إلى كسر حالة الاحتكار شبه الكامل التي فرضتها المصارف العامة على السوق المصرفي، وما ترتب عليها من ضعف المنافسة وتأخر تطوير الخدمات المصرفية، فغياب المنافسة الفعلية قلّص من دوافع الابتكار وأضعف قدرة المصارف على مواكبة التطورات التقنية والمصرفية الحديثة.

هذا ما تؤكده توصيات (صندوق النقد الدولي، 2025) بأن الخصخصة "أداة إصلاحية" مشروطة بالرقابة، لتجنب مخاطر مثل الديون المتعثرة أو الفساد.

آثار خصخصة البنوك الليبية على الأداء المؤسسي

من ناحية الكفاءة التشغيلية، تشكل أحد المؤشرات الأساسية للحكم على فاعلية الأداء المؤسسي في المصارف، إذ تعكس قدرة المؤسسة المصرفية على استخدام مواردها البشرية والمالية والتقنية بأقصى قدر من الفاعلية وبأقل تكلفة ممكنة، وفي هذا الإطار يُنظر إلى خصخصة البنوك الليبية بوصفها أداة إصلاحية يُعوَّل عليها لمعالجة أوجه القصور التشغيلية التي اتسم بها القطاع المصرفي في ظل هيمنة الملكية العامة.

فقد أوضحت تقارير مصرف ليبيا المركزي أن تعقيد الإجراءات البيروقراطية وتعدد مستويات القرار كأسباب رئيسية لبطء المعاملات (متوسط 7-10 أيام للقروض البسيطة) وارتفاع التكاليف (بنسبة 25-30% أعلى من المعايير الإقليمية)، مما أدى إلى ضعف الاستجابة للعملاء، مقارنة ببنوك الخليج أو أوروبا، مع غياب مرونة في المنتجات الجديدة مثل الخدمات الرقمية.

وفي هذا السياق، يتوقع أن تسهم الخصخصة في تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال إعادة هيكلة العمليات الداخلية للمصارف، واعتماد أساليب إدارية أكثر مرونة وكفاءة، إذ يسمح التحول نحو أنماط ملكية أكثر انفتاحا بمنح الإدارة المصرفية صلاحيات أوسع في تنظيم العمل، وتبسيط الإجراءات، وتقليص المركزية، وهو ما ينعكس مباشرة على تحسين إنتاجية العمليات وتقليل الهدر في الوقت والموارد.

كما ترتبط الخصخصة بتحسين إدارة الموارد البشرية، حيث تؤدي إلى إدخال نظم تقييم وحوافز قائمة على الأداء، بدلًا من النظم التقليدية التي لا تميّز بين الكفاءة والضعف في الإنجاز، إذ تؤكد تقارير مراجعة القطاع المالي في ليبيا أن الهياكل الإدارية التقليدية في المصارف الليبية تفتقر إلى نظم حوافز مرتبطة بالأداء، مما يؤدي إلى إنتاجية منخفضة (بنسبة 30-40% أقل من المعايير الإقليمية) وترهل وظيفي (البنك الدولي، 2020).

وعليه، يمكن القول إن أثر خصخصة البنوك الليبية على الكفاءة التشغيلية لا يقتصر على تغيير نمط الملكية، بل يمتد ليشمل إعادة تنظيم العمليات، وتحسين إدارة الموارد، وتطوير البنية التقنية، بما يسهم في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتعزيز الأداء المؤسسي للمصارف، شريطة أن تُنفَّذ الخصخصة ضمن إطار تنظيمي ورقابي فعال.

أما أثر الخصخصة الأداء المالي، فيتوقع أن تسهم خصخصة البنوك الليبية في تحسين الأداء المالي من خلال إعادة توجيه القرارات الائتمانية والاستثمارية نحو معايير الربحية والمخاطر، بدلا من الاعتبارات الإدارية غير الاقتصادية التي سادت في ظل الملكية العامة، وتدعم التجارب المقارنة في الدول النامية هذا التوجه، حيث أظهرت دراسات تحليلية أن المصارف التي خضعت لبرامج خصخصة حقيقية شهدت تحسنا ملموسا في كفاءة إدارة الأصول، انعكس في ارتفاع العائد على

الأصول بنسبة تراوحت بين 1% و2% خلال السنوات اللاحقة للخصخصة، وهو ما يعد مؤشرا دالا على تحسن الأداء المالي للمصارف بعد إصلاح هيكل الملكية (بوبكري وآخرون، 2018).

كما يُتوقع أن تدفع الخصخصة المصارف الليبية إلى تنويع مصادر دخلها، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية المدفوعة وتطوير منتجات مالية جديدة، بما يقلل من الاعتماد المفرط على الودائع التقليدية كمصدر رئيس للإيرادات، ويعد هذا التحول عنصرا مهما في تعزيز الاستدامة المالية للمصارف، خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار وتقلب الطلب على الائتمان، حيث يصبح تنويع الإيرادات ضرورة لضمان استمرارية الأداء المالي.

عليه، يمكن القول إن أثر خصخصة البنوك الليبية على الأداء المالي يتمثل أساسا في تحسين كفاءة إدارة الأصول، وتعزيز الربحية، وتنويع مصادر الدخل، وهو أثر مشروط بوجود بيئة تنظيمية ورقابية داعمة تضمن تحقيق أهداف الإصلاح المصرفي على نحو متوازن ومستدام.

التحديات والمعوقات المرتبطة بخصخصة البنوك الليبية

تواجه خصخصة البنوك الليبية مجموعة معقدة من التحديات المتداخلة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والمؤسسية، الأمر الذي حال دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التوجه الإصلاحي حتى الآن. ويعد السياق العام الذي تُطرح فيه الخصخصة كعاملا حاسما في تفسير بطء التنفيذ ومحدودية النتائج:

1. **التحديات السياسية والأمنية:**

يمثل الانقسام السياسي المستعر بين الجهتين الشرقية والغربية في ليبيا عائقا هيكليا أمام تنفيذ برامج الخصخصة المصرفية، إذ يعيق تشكيل إجماع وطني ضروري لصياغة وتفعيل السياسات الإصلاحية، ويولّد مخاوف مشروعة بشأن السيطرة الجزئية أو التوزيع غير العادل للحصص، ويتفاقم هذا التحدي بعدم الاستقرار الأمني المزمن، الذي يثبّط شهية المستثمرين الأجانب (الشركاء المحتملين الأكثر جاذبية) الذين يفضلون بيئات سياسية مستقرة لضمان عوائد طويلة الأجل، مما يقيد الخصخصة ضمن دائرة محلية ضيقة غير كافية لتحقيق التحول المؤسسي المطلوب.

2. **المعوقات الاقتصادية والمالية:**

تعتبر من أبرز العوامل التي تقيد فاعلية خصخصة البنوك الليبية، حيث تكشف هذه المعوقات عن هشاشة البيئة الاقتصادية التي يفترض أن تنفذ في إطارها سياسات نقل الملكية، وتتمثل في:

- ضعف السوق المالية: حيث يفتقر الاقتصاد الوطني إلى سوق أوراق مالية نشطة وقادرة على استيعاب عمليات طرح عام لأسهم البنوك، ويؤدي غياب سوق مالية ناضجة إلى الحد من خيارات الخصخصة، بحيث تقتصر في الغالب على صفقات خاصة محدودة، الأمر الذي يقلل من الشفافية والمنافسة ويضعف فرص تحقيق تقييم عادل للأصول المصرفية (البنك الدولي، 2020).

- ارتفاع الديون المتعثرة: يشكل ارتفاع حجم الديون المتعثرة داخل المحافظ الائتمانية للمصارف الليبية عائقا ماليا جوهريا أمام الخصخصة، إذ تشير التقارير الرسمية إلى أن نسبة القروض المتعثرة بلغت مستويات مرتفعة وصلت إلى نحو 19% من إجمالي القروض، وهو ما يقلل من الجاذبية الاستثمارية للبنوك، ويثير مخاوف المستثمرين من انتقال مخاطر ائتمانية متراكمة قد تؤثر سلبا على الأداء المالي المستقبلي وتخفض القيمة السوقية للمصارف المعروضة للخصخصة (مصرف ليبيا المركزي، 2023).
- الاعتماد على النفط: يرتبط استقرار القطاع المصرفي الليبي ارتباطا وثيقا بطبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، حيث تؤدي التقلبات المستمرة في أسعار النفط إلى تذبذب مستويات الودائع والسيولة داخل الجهاز المصرفي، ويسهم هذا التذبذب في إضعاف الثقة في الأداء المالي للمصارف ويزيد من درجة عدم اليقين لدى المستثمرين المحتملين، ما يجعل قرار الدخول في عمليات خصخصة مصرفية أكثر حذرا وتعقيدا.

3. الصعوبات التنظيمية والإدارية:

يُعاني الإطار القانوني الليبي الخاص بالخصخصة من انعدام التماسك والاكتمال، حيث تفتقر التشريعات ذات الصلة (مثل قانون الاستثمار المباشر الأجنبي لعام 2010 وقانون الخصخصة لاحقا) إلى آليات تنفيذية واضحة وقابلة للتطبيق، مما يُعرّض العملية للشلل البيروقراطي، ويتفاقم وضع ضعف هيئات الرقابة المستقلة، كاللجنة العليا للخصخصة، التي تعاني من نقص الاستقلالية والكفاءة التنفيذية، إلى جانب مقاومة داخلية متجذرة من صفوف الموظفين والنقابات الخائفة من فقدان الامتيازات الوظيفية، أما نقص الخبرة في مجال الحوكمة المؤسسية والرقابة المالية، فيحول الخصخصة من فرصة إلى مخاطرة، إذ يعيق تحقيق المكاسب المتوقعة في الكفاءة والشفافية.

فكل هذه العوامل لا تعيق فقط، بل تُعرّض الإصلاح للفشل إن لم تعالج بجرأة.

الخاتمة

من خلال ما تناوله البحث من واقع القطاع المصرفي الليبي وتحديات خصخصته، أمكن الوقوف على مجموعة من المؤشرات التي تعكس طبيعة الاختلالات القائمة وفرص الإصلاح الممكنة، وقد أتاح الربط بين أبعاد الخصخصة المختلفة وأثرها المحتمل على الأداء المؤسسي للمصارف، في سياق اقتصادي ومؤسسي يتسم بدرجة عالية من التعقيد.

وانطلاقا من ذلك، تعرض فيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، استنادا إلى ما تم تحليله من بيانات وتقارير ودراسات سابقة، يعقبها مجموعة من التوصيات التي ترى الدراسة أنها تسهم في دعم مسار إصلاح القطاع المصرفي الليبي وتعزيز فرص نجاح خصخصة البنوك ضمن إطار مؤسسي ورقابي متكامل.

النتائج

- تُظهر النتائج أن ضعف الأداء المؤسسي للمصارف الليبية قبل الخصخصة يرتبط أساسًا باختلالات هيكلية وإدارية، وليس بندرة الموارد المالية، حيث حدّت محدودية الاستقلالية الإدارية وضعف الحوافز المرتبطة بالأداء من الكفاءة التشغيلية والمالية.
- تبيّن أن خصخصة البنوك الليبية تمثل خيارًا إصلاحيًا مبررًا نظريًا وتطبيقيًا، لما لها من قدرة محتملة على تحسين إدارة الأصول وتعزيز الربحية وتنويع مصادر الدخل، شريطة أن تُنفَّذ بصورة فعلية لا شكلية.
- تشير النتائج إلى أن الآثار الإيجابية المتوقعة للخصخصة ظلت محدودة في السياق الليبي بسبب تحديات سياسية واقتصادية وتنظيمية، أبرزها الانقسام السياسي وعدم الاستقرار الأمني وضعف الإطار القانوني والرقابي.
- أوضحت الدراسة أن ضحالة السوق المالية وارتفاع القروض المتعثرة قلّلا من جاذبية البنوك الليبية للاستثمار، وأسهمًا في إبطاء مسار الخصخصة وتحويله إلى إجراءات جزئية غير مكتملة.
- تؤكد النتائج أن الخصخصة، في حد ذاتها، لا تمثل حلًا تلقائيًا لمشكلات القطاع المصرفي، بل قد تتحول إلى مصدر لمخاطر إضافية إذا لم تُقرن بإصلاحات مؤسسية ورقابية شاملة.

التوصيات

- توصي الدراسة بتبني نهج تدريجي ومتوازن في خصخصة البنوك الليبية، يسبق نقل الملكية بإصلاحات مؤسسية تضمن الاستقرار السياسي وتوحيد السياسات المصرفية.
- ضرورة تحديث الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لعمليات الخصخصة، بما يضمن الشفافية في تقييم الأصول المصرفية، ويحدّ من مخاطر الخصخصة الشكلية أو الفساد.
- تعزيز القدرات الرقابية والإشرافية لمصرف ليبيا المركزي، ولا سيما في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر، لضمان تحقيق التوازن بين تحسين الكفاءة المصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي.
- إعادة هيكلة البنوك المستهدفة بالخصخصة قبل طرحها، من خلال معالجة القروض المتعثرة، وتحسين نظم الإدارة المالية، وتطوير الموارد البشرية لرفع جاهزيتها المؤسسية.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في خصخصة البنوك، مع تكييفها بما يتلاءم مع خصوصية السياق الليبي، وعدم نقل النماذج الخارجية بصورة حرفية.

المراجع

1. البنك الدولي. (2010). الخصخصة في الدول النامية: ما الذي ينجح، ولماذا، وكيف؟ واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية: البنك الدولي.
2. فيكرز، جون، ويارو، جورج. (1988). الخصخصة: تحليل اقتصادي. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.
3. مصرف ليبيا المركزي. (2023). أبحاث مؤتمر النظام المصرفي الليبي نحو رؤية مستقبلية للتطوير. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.
4. بوبكري، نرجس، كوسيت، جان-كلود، وجودهامي، عمر. (2015). خصخصة البنوك: الآثار على الأداء والمخاطر والاستقرار المالي. مجلة التمويل المصرفي والمالي.
5. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2019). الخصخصة والحوكمة: ضمان التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والأهداف الاجتماعية. باريس، فرنسا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
6. الطويل، صالح عمار منصور. (2018). الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2000-2013. مجلة الدراسات التجارية والإدارية، جامعة سبها، ليبيا.
7. شاهين، ابتسام شوقي. (2023). تقييم تجربة خصخصة القطاع المصرفي وأثرها على دوره في تمويل التنمية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

8. بوبكري، ن.، كوردوفا، ج.، قدحمي، ع.، وميجينسون، و. ل. (2018). تكاليف النمو: إعادة النظر في آثار الخصخصة على أداء الشركات في الأسواق الناشئة .مجلة التمويل المصرفي والمالي،
9. بيرتاي، أ. س.، ديميرغوتش-كونت، أ.، وهويزينغا، هـ. (2020). ملكية البنوك والأداء: أثر الملكية العامة والخاصة على الكفاءة المصرفية وتحمل المخاطر. مجلة الوساطة المالية.
10. البنك الدولي. (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا. مجموعة البنك الدولي.
11. صندوق النقد الدولي. (2025). ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2025-البيان الصحفي، تقرير الخبراء، وبيان المدير التنفيذي الخاص بليبيا (تقرير الدولة رقم 001/25). واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية: صندوق النقد الدولي.
12. خليل، علي زغير، وعزيز الله، فهيم. (2023). تنازع القوانين في خصخصة المصارف. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية (Humanities & Natural Sciences Journal)، 4(1).
13. موسى، أحمد جمال الدين. (2007). الخصخصة. القاهرة، مصر: دار نهضة مصر للنشر.
14. زوبي، أكرم علي، والنخاط، خالد عبد الواحد. (2016). أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات: تجارب بعض الدول الأخرى .مجلة البحوث المالية والاقتصادية، **27**(1).
15. محاجبية، نصيرة. (2012). خصخصة البنوك واقعًا أثبتته تجربة الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي .مجلة الاقتصاد الجديد، (4).
16. نهلة، مي، وجليسة، غفار. (2022). أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.